

## نائة برىطانفة ؤربط صفقات سلاح لآل سعود بؤؤؤف وزفر سابق

### الؤفر

ربطت نائة فر مجلس العموم البرىطانى اسؤناف برىطانىا صفقات السلاح مع مملكة آل سعود؛ بؤؤؤ علاقات اقؤمادفة مبالرة للمملكة مع كبار الشؤصفا فى الؤرب.

وفى هذا السفاق، أشارؤ النائة عن ؤرب العمال المعارض، زارا سلؤانة، إلى ؤعفن ؤكومة آل سعود وزفر المالفة السابق فىلب هاموند مسؤشارا لؤفا.

وكانؤ ؤكومة ؤرب المحافظفن الذى فنفمى إلىه هاموند قد أعلنؤ الأسبوع الماضى اسؤناف النظر فى صفقات جؤدفة لبفع السلاح لآل سعود، بعد نحو عام من إعلان الؤكومة السابقة ؤعلق أى صفقات جؤدفة بانؤظار إعادة ؤقفم الإؤراءاؤ القانونفة المؤبؤة فى المصادقة على الصفقات، فى أعقاب ؤكم قضاى بأن الؤكومة لم ؤوض ؤففة ؤقفمها لؤر انؤهاؤ القانون الدولى فى الفمن.

وكتبت سلطنة على تويتر: "المحافظون أصدروا تراخيص لمبيعات أسلحة تبلغ قيمتها المليارات لآل سعود، واستأنفوا المبيعات رغم أن الحرب التي تقودها مملكة آل سعود في اليمن تتسبب بأزمة إنسانية ودلائل على جرائم حرب".

وتابعت: "الآن تفيد التقارير بأن وزير مالية سابق يعمل لصالح النظام السعودي. كيف ينام هؤلاء الناس في الليل؟"

ونشرت مجلة "ذي سيكتاتور" البريطانية، خبراً عن تعيين هاموند، بعدما كشفت لجنة تقوم بالرقابة على تعيينات الوزراء السابقين، عن مجموعة من الوثائق التي أظهرت أن هاموند سيتولى وظيفة مع حكومة آل سعود.

وكشفت المجلة أن العمل الذي سيتولاه هاموند سيكون مدفوع الأجر وكمستشار لوزارة المالية في مملكة آل سعود، في وقت تحضر فيه لاستقبال قمة العشرين في تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

وعلقت المجلة بأن وزير الخزانة السابق الذي قال في أيلول/سبتمبر إن حزب المحافظين لم يعد "متسامحاً" ومصاب بمرض "الأيدولوجية الطهورية التي لا تتسامح مع أي معارضة"؛ ليست لديه مشكلة في التعاون مع نظام يقوم باضطهاد منتقدي الحكومة، ويقطع رؤوس المتهمين، وهو متهم بقتل وحشي للصحفي جمال خاشقجي عام 2018.

ويقوم هاموند بعلاقات قوية مع مملكة آل سعود منذ سنوات، ففي 2015، عندما كان وزيراً للخارجية، تعرض للشجب بعد قبوله ساعة قيمتها 2,000 جنيه إسترليني من رجل أعمال سعودي، رغم المنع على مسؤولي الحكومة لقبول هدايا.

ويبدو أن هذا لم يضايق اللجنة الحكومية التي صادقت على التعيين. وطلبت اللجنة من هاموند أن يشارك شخصياً مع الحكومة، رغم أن هذا لن يمنعه من التواصل مع الحكومة البريطانية نيابة عن مملكة آل سعود. وتأمل اللجنة أن يعمل هاموند، بما يخدم المصالح القومية البريطانية.

والأسبوع الماضي، قالت الحكومة البريطانية إنها خلصت إلى أن لدى مملكة آل سعود "نية فعلية وقدرة على الامتثال للقانون الإنساني الدولي"، وفق وزيرة التجارة الدولية ليز تراس، ما سمح بمعاودة النظر في إصدار رخص التصدير.

وجاء في بيان مكتوب وجّهته للبرلمان: "أجريت تقييما خلص إلى عدم وجود خطر واضح بأن الأسلحة والأعتدة العسكرية المصدّرة إلى مملكة آل سعود قد تستعمل في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي".

وتابعت بأن "الحكومة ستبدأ الآن عملية الانتهاء مما تراكم منذ 20 حزيران/ يونيو من العام الماضي من طلبات تراخيص تصدير إلى مملكة آل سعود وشركائها في التحالف"، وقالت إن إنجاز هذه العملية قد يستغرق أشهرا.

وجاء الإعلان غداة فرض بريطانيا عقوبات على 20 سعوديا؛ للاشتباه بتورطهم في جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي.

ومملكة آل سعود أهم مشتر للسلح البريطاني، حيث تشتري نحو نصف صادرات بريطانيا من الأسلحة. وبين نيسان/ أبريل 2015 وآذار/ مارس 2018 رخصت الحكومة البريطانية لبيع معدات عسكرية لآل سعود بما لا يقل عن 4.7 مليار دولار، و860 مليونا أخرى لحلفائها في المنطقة.

لكن الكاتب في صحيفة التايمز البريطانية فيليب كولنز قلل من أهمية مبيعات السلاح لآل سعود بالنسبة للاقتصاد البريطاني، وقال إن "حوالي 0.2 بالمئة فقط من القوة العاملة البريطانية تعمل في تصنيع الأسلحة للتصدير. وتشكل تجارة الأسلحة 1.5 بالمئة من مجموع الصادرات البريطانية، وحتى هذه النسبة القليلة تحتاج إلى 5 ملايين جنيه من الدعم الحكومي سنويا. فهذه تجارة نستطيع أن نتدير أمورنا دونها. وليس خارج إمكاناتنا أن ننشئ خططا لخلق وظائف بهدف تقليل الضرر على من ستأثر وظائفهم من وقف هذه التجارة. أنا لست متحمسا لأن يفقد أحد عمله، ولكن على المستوى القومي هذه التجارة ليست ضرورية".

وأضاف أنه من السذاجة "غض الطرف عن كيفية استخدام هذه الأسلحة. والحرب المروعة في اليمن تمخضت عن أعداد مختلف عليها من الضحايا، ولكنها بالتأكيد بعشرات الآلاف إن لم تكن بمئات الآلاف".

